

مذكرات

المجلس التأسيسي

مجلس جلسة ٦٢ / ٧

يوم الثلاثاء ٢٠ مارس سنة ١٩٦٢ م

الوافق ١٣ شوال سنة ١٣٨١ هـ

الساعة الثامنة والنصف صباحا

اجتمع المجلس التأسيسي في مقره في تمام الساعة الثامنة والنصف صباحاً يوم الثلاثاء

٢٠ مارس ١٩٦٢ الموافق ١٣ شوال سنة ١٣٨١ هجرية

بم حضور حضرات اصحاب السعادة والسادة الاعضاء :

الدكتور أحمد الخطيب

الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح

حمود الزيد الخالد

خليفة طلال محمد الجري

الشيخ خالد عبد الله السالم الصباح

سمود العبد العزيز العبد الرزاق

سليمان أحمد الحداد

الشيخ سالم العلي الصباح

الشيخ سعد العبد الله العال الصباح

الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح

عباس حبيب منصور

عبد الرزاق سلطان امان

عبد العزيز حمد المقصر

عبد الله فهد اللاني الشمري

عبد اللطيف محمد ثنيان الننام

علي ثنيان صالح الاذينة

الشيخ عبد الله الجابر الصباح

مبارك عبد العزيز الحساوي

محمد وسفي ناصر السديران

محمد يوسف النصف

منصور موسى المزبدي

الشيخ مبارك عبد الله الاحمد الصباح

الشيخ محمد أحمد الجابر الصباح

نايف حمد جاسم الدبوس

يوسف خالد المخلد المايري

وقد تفتيب عن حضور الاجتماع كل من السادة المحترمين :

أحمد خالد الشوزان

الشيخ جابر العلي السالم الصباح

الشيخ صباح السالم الصباح

الشيخ مبارك الحمد الصباح

محمد رفيع حسين معرفتي

يعقوب يوسف الحميد

وقد افتتح سعادة الرئيس الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف وخمسة دقائق
قائلاً : نفتح هذه الجلسة باستكمال النصاب القانوني ونبدأ بمناقشة جدول أعمال الجلسة
وقد طلب سعادته من السيد الأمين العام للمجلس التأسيسي الاستاذ علي محمد الرضوان
البدوي بمعرض جدول الأعمال وقد طلب السيد الأمين العام من السادة الاعضاء المحترمين الموافقة
على محضر الجلسة الماضية ٦٢ / ٦ الذي ووفق عليه بالاجماع وبعد ان طلب سعادة الرئيس
من السيد الأمين العام تلاوة خطاب الرد على خطاب الافتتاح الذي تفضل به صاحب السمو
وقال السيد الأمين العام اننا سنقرأ الآن الخطاب المقدم من لجنة الرد على خطاب
الافتتاح ونطلب من المجلس الموافقة عليه . ثم تلى الأمين العام الخطاب حيث ووفق عليه
بالاجماع .

ثم انتقل المجلس الى بحث البند الثالث من جدول الأعمال والذي يحتوي على الشكوى
المقدمة من السيد علي عبد العزيز المعيزيم وقد تلى السيد الأمين العام ملخص الشكوى
المذكورة وطلب السيد سعود العبد العزيز العبد الرزاق الكلام وقال اطلب تلاوة الشكوى بأكملها
وينصها الحرفي وعدم الاكتفاء بملخصها . فقال سعادة الرئيس ان هذا الموضوع سيحال الى
اللجنة المختصة .

فأجاب السيد العضو المحترم سعود العبد العزيز العبد الرزاق اني اطلب تلاوة الشكوى
بأكملها ثم عاد سعادة الرئيس وقال ان الشكوى ستحال الى اللجنة المختصة . وقد تكلم سعادة
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح قائلاً : اريد ان استفسر عن هذا الموضوع ، هل هو شكوى؟
فأجاب سعادة الرئيس اني اقترح احالة الموضوع الى اللجنة المختصة واذا اردتم عدم
احالتها الى اللجنة فبماذا راجع لكم . فقال سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ان
ينتج علينا هذا الموضوع وعندنا يصح عمل المجلس مختصراً في مثل هذه المواضيع فقط ، واري ان يحال
هذا الموضوع مثلاً الى وزارة العدل .

وقال سعادة السيد عبد العزيز حمد الصقر (وزير الصحة العامة) من الافضل ان نقرر
مبدأياً قبولنا للشكوى قبل احالتها الى اللجان . فقال سعادة الرئيس اني اقترحت احالتها
الى اللجنة المختصة حيث تدرسها وتعطي رأياً بها الى المجلس .

وقال السيد العضو المحترم سعود العبد العزيز العبد الرزاق اعتقد ان السيد علي عبد
العزيز المعيزيم لم يتقدم بهذه الشكوى الى المجلس قبل ان يطرق جميع الابواب المختصة .
وقد تكلم السيد العضو المحترم قائلاً : اني اعتقد ان من اعمال المجلس دراسة الشكاوى

والاهتمام بها . وقال سعادة الشيخ جابر الاحمد وزير المالية والاقتصاد انني اوافق على ما جاء في قول السيد سليمان الحداد واعتقد انه من الواجب دراسة هذه الشكاوى في المجلس .
 وطلب الدكتور احمد الخطيب الكلام قائلا : اوافق على ما جاء في اقوال سعادة الشيخ جابر الاحمد والسيد سليمان الحداد واعتقد انه من الضروري ان يندلج المجلس في جميع الشكاوى التي يقدمها المواطنين ولو ان بعض الشكاوى قد تكون صالحة وليست من اختصاص المجلس وهذا لا يعني عدم العناية من قبلنا في شكوى المواطنين وعلى اللجنة المختصة ان تقرر صلاحيتها او عدم صلاحيتها الشكاوى المقدمه للمجلس .

وتكلم سعادة الرئيس قائلا : انهم من اقوال السادة الاعضاء المحترمين ان تحال هذه الشكاوى الى اللجنة المختصة .

وقد وافق جميع السادة الاعضاء المحترمين على احوالة الموضوع الى اللجنة المختصة بالاجماع .

ثم انتقل المجلس بعد ذلك الى بحث البند الرابع من جدول الاعمال المتعلق في مشروع

القانون المقدم من وزارة العدل حول تعديل المادة الخامسة من المرسوم رقم ٥ سنة ٥٩ بقانون التسجيل العقاري وقد تلى السيد الامين العام نص المشروع المذكور اعلاه حيث ووفق على احواله الى اللجنة المختصة بالاجماع من جميع السادة الاعضاء المحترمين .

ثم طلب سعادة الرئيس من السادة الاعضاء المحترمين مناقشة البند الخامس من جدول الاعمال والمتعلق بالقوانين المحالة للمجلس من لجنة الشؤون الاقتصادية في جلستها المنعقدة يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٦٢ والتي كانت قد وافقت عليها في تلك الجلسة . وهذه القوانين هي :

١- مشروع قانون بنزغرض ضريبة جمركية على ناز البترول المسائل .

٢- مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الوظائف المدنية .

فقرأ السيد الامين العام نص مشروع القانون المتعلق بنزغرض ضريبة جمركية على غاز البترول

المسائل وبعدها طلب السيد العضو المحترم خليفة طلال الجري الكلام وقال : القانون هذا هو امر حكيم بلا شك لحماية منتجاتنا وشركاتنا الوطنية من المنافسة الاجنبية . ولكن ارجو ان تكون الحكومة ادخلت في حسابها القدرة الانتاجية لشركاتنا الوطنية لسد حاجيات البلاد اولا حتى لا نتعرض لأزمة من هذا النوع ويسفر عن اضرارنا للاستيراد مرة أخرى بعد ان تكون الضريبة الجمركية نافذة المفعول كما ارجو كذلك ان تكون الحكومة قد ادخلت في حسابها ايضا حماية المستهلك اسوة بحماية الشركات فاني اخشى ان تعمد هذه الشركات او بعضها الى الاستغلال لهذا القانون استغلالا سيئا وتلاعب باسعار منتجاتها دون رقيب وحسيب بعد ان تكون قد اطمانت الى عدم وجود منافس لها .

وتكلم السيد العضو المحترم سعادة عبد العزيز حمد الصقر (وزير الصحة العامة) ردا على

كلام السيد العضو المحترم خليفة طلال الجري قائلا : ان حاجة الاستهلاك في الكويت حاليا بمعدل ٢٠٠٠٠ توننا من قوة الآلات مع العلم ان طاقة الآلات ٤٠٠٠ توننا والمسروض ان نأخذ بعين الاعتبار طاقة المصنع

التي تقدر ان تمول البلاد اكثر من ما تستهلكه الكويت حاليا بمعدل ٥٠ x ٥٠ . والشركة ليست فردية وانما مؤسسة جماعية حصلت على الامتياز من قبل الحكومة .

وقال سعادة الرئيس : هل هناك تعليق آخر . وحيث لم يوجد اي تعقيب فقد ووثق بالاجماع على مشروع القانون .

ثم تلى الامين العام مشروع القانون الثاني المحال من لجنة الشؤون الاقتصادية . ثم ووثق عليه بالاجماع من الاعضاء .

وقال سعادة الرئيس لقد انتبهنا من جدول اعمال هذه الجلسة فهل يوجد شي آخر عند الاعضاء المحترمين .

ثم تكلم الدكتور احمد الخطيب قائلاً : لدى اقتراح بخصوص احداث الجزائر ، ثم تلى المشروع المقدم من قبله والذي ينص :

* لقد اتت اتفاقية وقف اطلاق النار في الجزائر لتكفل النضال البدولي الذي قام به شعبنا العربي الباسل خلال السنوات السبع والنصف الماضية . هذا النضال الذي رفع رأس العرب عاليا امام العالم كله ببطوليته وتضاميه ودميه .

فابتهماجا بعولد الجزائر العربية الحرة واعترافنا بفضل بطولة ابنا الجزائر على العرب كائنة لرفصهم من شأن العرب اقترح على هذا المجلس الموقر ان يرد على هذا الجميل بالموافقة على الاقتراحات التالية :

- ١- ارسال برقية تهنئة باسم المجلس لحكومة الجزائر والابطال الخمسة .
- ٢- اعتبار يوم الاتفاقية عيداً وطنياً والاقتراح على جامعة الدول العربية بجعل هذا اليوم عيداً للعرب جميعاً .
- ٣- ارسال وند رسمي وشعبي لتهنئة الحكومة الجزائرية بالاتفاقية وبالانراج عن التمجيس أحمد بن بلا ورفاقه الابطال ودعوتهم لزيارة الكويت .
- ٤- التبرع السخي للجزائركي تبني اقتصادها الذي ارمقته سنوات النضال البدولي . ولكي تتمكن من اعادة تسكين المليون لاجي جزائري الموجودين في تونس ومراكش .
- ٥- اعطاء الجزائر الاولوية بالاستفادة من مشروع الانماء الاقتصادي الكويتي .
- ٦- دعوة لجنة الجزائر الى :

أ- اقامة مهرجان شعبي احتفالاً بهذه المناسبة القومية .

ب- القيام بحملة شعبية واسعة للتبرعات والالتماس الى الوزارات المختصة

بتقديم كل مساعدة تطلبها هذه اللجنة المحترمة لتقوم بها بجهدا المقدس على احسن وجه .

وانني متأكد بأن هذا المجلس الموقر لن يتردد عن اداء واجبه القومي نحو اخوانه ابنا الجزائر العربية المجاهدة .

وقال الدكتور احمد الخطيب هذا هو الاقتراح فماذا يرى المجلس؟ هل يقر ذلك ام لا ؟
وقال سعادة السيد عبد العزيز المقر * وزير الصحة العامة * ان الفكرة قيية ومقدرة
من جميع الاعضاء وكل شخص كويتي عربي * واقترح احالة هذا الاقتراح الى اللجنة المختصة
ودراستها من اللجنة وتنفيذ الامور المستعجلة فيها حاليا .

وتكلم سعادة الرئيس قائلا : ترسل برقية حاليا ويحال بقية الاقتراح الى لجنة
الاقتراحات وقد وافق المجلس بالاجماع على ما يلي :

* وافق المجلس التأسيسي على ارسال برقية باسمه الى المجلس الوطني
والزملاء الخمسة للثورة الجزائرية واحالة المقترحات النيرة مستعجلة الى لجنة الاقتراحات *
ولما لم يكن من شئ * آخر فقد اعلن سعادة الرئيس اختتام الجلسة في تمام
الساعة التاسعة صباحا .

الرئيس

الامين العام